

سفن إيران المتجهة إلى سوريا تفتح جبهة جديدة مع إسرائيل

واشنطن - فتحت السفن الإيرانية المتجهة إلى سوريا جبهة جديدة بين تل أبيب وطهران حيث كشفت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية مساء الخميس أن إسرائيل استهدفت منذ عام 2019 ما لا يقل عن 12 سفينة إيرانية كانت متجهة إلى سوريا.

ونقلت الصحيفة، في تقريرها، عن مسؤولين أميركيين وإقليميين لم تسمهم قولهم إن "الهجمات الإسرائيلية المذكورة تكشف النقاب عن جبهة جديدة للصراع بين إسرائيل وإيران" وذلك في وقت توصل فيه تل أبيب بحركاتها على مختلف الأصعدة الدبلوماسية والعسكرية للضغط على طهران.

وأوضحت الصحيفة أنه "منذ أواخر عام 2019، استخدمت إسرائيل أسلحة، وفي طهران، بحسب المصدر نفسه، السفن الإيرانية، أو تلك التي تحمل شحنات إيرانية أثناء توجهها نحو سوريا في البحر الأحمر، وفي مناطق أخرى من المنطقة".

وتابعت "كما استهدفت بعض الهجمات أيضا الجهود الإيرانية الرامية لنقل شحنات أخرى، بما في ذلك الأسلحة".

منذ أواخر عام 2019، استخدمت إسرائيل أسلحة، وفي مقدمتها الألغام المائية، لضرب السفن الإيرانية

وفي فبراير الماضي، قام عملاء إسرائيليون بزراع لغم استهدف سفينة إيرانية كانت راسية بالقرب من لبنان لتسليم نفط إيراني إلى سوريا، فيما امتنع الجيش الإسرائيلي عن التعليق على الحادث، بحسب المسؤول الملاحي الأول.

وأضافت الصحيفة أن "إسرائيل لم تعلق من قبل على مثل هذه الحوادث، فيما أحال مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الاستسئلة إلى الجيش الإسرائيلي الذي رفض التعليق على أي دور إسرائيلي في الهجمات على السفن الإيرانية".

وكذلك لم يرد مسؤولون إيرانيون ضمن بعثة إيران التابعة للأمم المتحدة على طلب الصحافة للتعليق، بحسب "وول ستريت جورنال".

وباتي ذلك في وقت تسرع فيها إسرائيل من وتيرة تحركاتها بهدف زيادة الضغط على إيران.

وعقدت الولايات المتحدة وإسرائيل الخميس اجتماعا هو الأول المناقشة المخاوف بشأن إيران وهي قضية يختلف فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع الرئيس الأميركي جو بايدن.

وقالت إيميلى هورن المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي التابع للبيت الأبيض إن مستشار الأمن القومي الأميركي جيك سوليفان ونظيره الإسرائيلي مثير بن شبات كانا على رأس وفدي البلدين خلال هذا الاجتماع.

تركيا تسطو على الدور القطري والروسي في حل الملف الأفغاني

موسكو تؤيد مقترح تشكيل إدارة انتقالية في كابول



قطع الطريق على روسيا في أفغانستان

الاطلاع عن كتب على الواقع الداخلي الأفغاني منذ الحقبة السوفييتية. وقال وزير الخارجية التركي الجمعة إن بلاده تعزز استضافة محادثات سلام أفغانية بإسطنبول في أبريل المقبل، وإنها ستعني مبعوثا خاصا إلى أفغانستان. وتأتي هذه التصريحات بعدما أعلنت الولايات المتحدة عن مسودة خطة سلام تدعو إلى تشكيل إدارة مؤقتة تقاسم السلطة لتحل محل الحكومة الحالية إلى حين إجراء انتخابات بموجب دستور جديد وهي خطوة أعلنت روسيا تأييدها لها.

ويهدف الاقتراح الأميركي إلى إعطاء دفعة للمحادثات المتعثرة في الدوحة بين حركة طالبان وفريق يضم مسؤولين أفغانا للتوصل إلى تسوية سياسية للصراع القائم منذ عقود.

وقال جاويش أوغلو إن المسؤولين الأفغان وطلبايا وأعضاء فريق التفاوض طلبوا من تركيا من قبل أن تستضيف محادثات، وإن قرارها هذا الأسبوع جاء بعد اقتراح أميركي باستضافة اجتماع وتابع الوزير التركي "اجتماع إسطنبول حول أفغانستان مكلل لاجتماع الدوحة وليس بديلا عنه"، مضيفا أن الاجتماع سيتم بالتنسيق مع قطر لكنه سينعقد في تركيا.

ونكر أن الغرض هو استمرار المحادثات بين طالبان والحكومة على نحو "يتيم التحرك فيه صوب الهدف". ويجري بحث الموعد المحدد لعقد الاجتماع في أبريل القادم وكذلك فعوى المحادثات. وقال جاويش أوغلو إن

تركيا بعثت برسائل إلى طالبان وفريق التفاوض تدعو فيها إلى وقف العنف كي تسفر المحادثات عن نتائج طيبة. وتجري مفاوضات في قطر بين طالبان والحكومة الأفغانية بهدف الوصول إلى اتفاق سلام. واستؤنفت تلك المحادثات في يناير الماضي بعد توقفها لما يقرب من شهر، لكن المفاوضات والدبلوماسيين يقولون إنه لم يتحقق تقدم يذكر منذ ذلك الوقت.

وجاء التحرك التركي الأخير في وقت تناهت فيه روسيا لإقامة مؤتمر بشأن أفغانستان في الـ18 من الشهر الجاري بهدف الدفع بمباحثات السلام الأفغانية قدما.

وأعلنت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، الجمعة، أن "المشاركين في المؤتمر الدولي حول أفغانستان، والمقرر عقده يوم 18 مارس الجاري في موسكو، سيجتوون سبل الدفع قدما بمفاوضات السلام التي عقدت بين الأطراف الأفغانية في الدوحة".

وتابعت المتحدثة باسم الخارجية الروسية قائلة "سيرحب وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف بالمشاركين في الاجتماع، حيث من المتوقع أن تشارك وفود من حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية، والمجلس الأعلى للمصالحة الوطنية الأفغانية، وسياسيون أفغان بارزون، وحركة طالبان، ودولة قطر كضيف شرف".

وأعربت زاخاروفا عن تأييد بلاده لتشكيل "إدارة" مؤقتة تضم حركة طالبان

عدلت تركيا بوصلتها على أفغانستان في محاولة لـ"السطو" على الدور القطري والروسي في حلحلة الصراع هناك حيث كشفت أنقرة أنها ستستضيف محادثات سلام أفغانية بالتوازي مع جهود روسية ستنتج في الـ18 من الشهر الجاري بإقامة مؤتمر في موسكو للنظر في شأن أفغانستان.

أنقرة - تستعد تركيا لاستضافة محادثات سلام أفغانية في أبريل المقبل في خطوة قد تقوض دور كل من قطر وروسيا في هذا الملف الشائك ولاسيما أن الدوحة سبق وأن استقبلت وتوسعت بين فراق الصراع الأفغاني، بينما تعزز روسيا إقامة مؤتمر بشأنه الأسبوع المقبل. وشهدت الفترة الماضية سباقا بين تركيا وروسيا من أجل استضافة محادثات بين أطراف الصراع الأفغاني قبل أن يعلن وزير الخارجية التركي، مولود جاويش أوغلو، عن عزم بلاده القيام بذلك.

وبالرغم من محاولة وزير الخارجية التركي، نفي سحب بلاده البساط من تحت قدمي قطر في هذا الملف حيث قادت الدوحة جهودا دبلوماسية أفضت إلى توقيع اتفاق الدوحة في فبراير من العام الماضي، إلا أن مراقبين يرون أن أنقرة استولت على الملف الأفغاني متجاوزة بذلك كلاً من روسيا وقطر، وربما بعد تفاهات مع الولايات المتحدة التي أرادت استئناف المحادثات الأفغانية في الأسابيع المقبلة.



وقد تسعى تركيا بالفعل إلى استرضاء الولايات المتحدة بالدفع نحو تحقيق اختراقات في المباحثات بين طرفي الصراع الأفغاني ولاسيما في ظل الإدارة الأميركية الجديدة بقيادة الرئيس جو بايدن الذي لم يجز إلى حد الآن أي محادثات مع نظيره التركي رجب طيب أردوغان، ما يعكس فتورا بين الطرفين بسبب العديد من الملفات.

وتتملك كل من روسيا وتركيا أوقافا في الملف الأفغاني، فبينما تعول تركيا على علاقاتها مع مختلف أطراف الصراع علاوة على أن تحالفها مع قطر التي استضافت العديد من جولات الحوار بين الأفغانين يجعلها قادرة على لعب دور في هذا الملف، فإن روسيا بدورها قادرة على إدارة المفاوضات الأفغانية من خلال

مشاريع بايدن تواجه شبح الانتكاسات في مجلس الشيوخ الأمريكي

واشنطن - رحب الرئيس الأميركي، جو بايدن، مساء الخميس، بإقرار خطة التحفيز الاقتصادي الهائلة خلال الأسبوع الراهن في الكونغرس معتبرا أن تلك الخطوة "انتصار تاريخي".

ولكن هذا النجاح الديمقراطي لا يبدد المخاوف من انتكاسات تلوح في الأفق للقوانين الأساسية في برنامج الديمقراطيين التي تواجه شبح السقوط في مجلس الشيوخ لعدم نيلها الغالبية المطلوبة.

وتحقق النصر الأخير للديمقراطيين الخميس عندما صادق مجلس النواب على خطتين في ساعة متأخرة من ذات اليوم تهدفان إلى تقوية إجراءات التحفيز في عمليات شراء أسلحة، وإغلاق فقرة متصلة بعملية إطلاق النار الدامية في كنيسة في تشارلستون العام 2015.

وهاتان الخطتان تستجيبان لرأي شائع في صفوف الناخبين الأميركيين، يتعلق بضرورة التحقق من خلفية المشتري في كل عمليات بيع الأسلحة ومنها تلك التي تتم في المعارض.

وقال زعيم الغالبية في مجلس الشيوخ تشاك شومر الخميس "ما نخشاه له هو التصويت، وليس الصلوات والتعاطف" مؤكدا أنه مع سيطرة الديمقراطيين.

واستندوا في ذلك إلى ما يسمى "الخيار النووي" الذي يخفض العبء إلى الغالبية البسيطة لكل التعيينات القضائية وتلك المتعلقة بالسلطة التنفيذية، إلا أنهم أبقوا غالبية الستين صوتا للتعيينات في المحكمة العليا. وغضب أنذاك الجمهوريون لما وصفوه بانتزاع الديمقراطيين السلطة.



هل يفك بايدن عقدة الغالبية المطلوبة لمشاريعه

وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي أمام الصحافيين إن "الرئيس لا يفضل التخلص من إجراء التعطيل".

وسبق أن تم تقليص نطاق استخدام هذا الإجراء في 2013 عندما عمد زعيم الغالبية آنذاك إلى الماطلة في إقرار تعيين قضاة مرشحي الرئيس باراك أوباما، تحرك الديمقراطيون.

وصادق مجلس النواب الذي تترأسه نانسي بيلوسي، على مبادرات مراقبة السياسات، ومنع التمييز القائم على الميول الجنسية أو الهوية الجندرية وتوسيع حقوق الناخبات. وستتطلب مشاريع أخرى تنتظر الإقرار مثل إصلاح قانون الهجرة الذي يتضمن مسارا محتملا لحصول الملايين من الأشخاص غير المسجلين على الجنسية، اجتياز عتبة الستين صوتا أيضا.

وأقرت حزمة التحفيز البالغة 1.9 تريليون دولار الهادفة لمواجهة تداعيات الجائحة، بغالبية بسيطة لأن الديمقراطيين استخدموا قواعد مجلس الشيوخ في تسوية الميزانية والتي تسمح بأن تتجاوز مشاريع القوانين إجراء التعطيل في حال اعتبرت مهمة للاتفاق الفيدرالي.

ولكن فيما الكثير من باقي أجنحة بايدن مهدد، فإن العديد من الديمقراطي الكونغرس أبدوا تأييدهم لإلغاء إجراء التعطيل برمته.

ولكن بايدن، الذي كان عضوا في مجلس الشيوخ طيلة 36 عاما ويعتز بأغرافه، يتردد في الضغط على هذه القبلة السياسية المحتملة، ويفضل بدلا من ذلك السعي لإيجاد أرضية مشتركة مع الخصوم.

والديمقراطيين "فإن مقبرة المجلس التشريعي انتهت". لكن القول أسهل من الفعل وفقا لمراقبين.

فمجلس الشيوخ الأميركي منقسم بالتساوي، لكن الديمقراطيين يسيطرون عليه كون نائبة الرئيس كامالا هاريس لديها الصوت المرجح في حال التصويت 50-50.

إقرار خطة تحفيز اقتصادي لا تبدد المخاوف الديمقراطيين لعدم نيلها الغالبية المطلوبة

ومع ذلك فإن الديمقراطيين يواجهون عراقيل متزايدة في المجلس الذي عمد إلى منع استخدام إجراء التعطيل الذي يسمح لحزب الأقلية بوقف تمرير قانون ما لم يحصل على أصوات 60 سناتوروا.

وهذا يعني أن الكثير من مشاريع بايدن السياسية المبكرة، تواجه شبح عدم الوصول إلى مكتبه، حتى وإن كان مجلسا الكونغرس تحت سيطرة الديمقراطيين.